S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/1392
7 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة
من الأمين العام الى رئيسة مجلس الأمن

أود أن أوجه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى البيان المرفق، الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الصومال. وتضم اللجنة، التي أنشئت عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ممثلين عن مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في عمليات تقديم المساعدة الانسانية. ويتضمن البيان أيضا استنتاجات اجتماع خاص عقد في نيروبي، يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، واشتركت فيه جميع الهيئات المعنية، لاستعراض العمليات الانسانية المقبلة في الصومال بعد انقضاء ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

وفي رأيي أن البيان سيساهم في مداولات المجلس، وآمل في أن يولي أعضاء المجلس الاعتبار الكامل لمختلف المسائل المثارة فيه.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

081294 081294 94-48895

المرفق

بيان اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الصومال

أثناء حالة الطوارئ الانسانية التي شهدتها الفترة ١٩٩٣/١٩٩٢ في الصومال، أنقذت حياة مئات الألوف من الناس بفضل عمليات الإغاثة الكثيفة التي اضطلعت بها مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية تحت الحماية الأمنية لقوات فرقة العمل الموحدة وقوات عملية الأمم المتحدة في الصومال.

ومع انتهاء المرحلة الحادة من حالة الطوارئ، تلاشى تدريجيا اهتمام وسائط الإعلام العالمية بالصومال. ويزداد مجتمع المانحين شعورا بخيبة الأمل إزاء إخفاق عملية المصالحة الوطنية، فيما يطلب منه، علاوة على ذلك، تقديم الدعم اللازم لمواجهة أوضاع إنسانية مأساوية في أماكن أخرى. ومن المقرر أن تنقضي ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال في آذار/مارس ١٩٩٥، وأن ينتهي معها تقديم الخدمات الهامة المتصلة بالدعم البرنامجي والخدمات التنفيذية، التي تؤمنها العملية لمهام الإغاثة الانسانية.

وبالرغم من ذلك، تجدد مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الصومال، تأكيد التزامها بالاستمرار إلى أقصى حد ممكن في أنشطة المساعدات الطارئة والانعاش، حتى إلى ما بعد انقضاء ولاية العملية. وقد أدت المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية دورا حيويا في هذا الجهد، ويؤمل أن تستمر في ذلك. أما الهدف الفوري فهو مواصلة تلبية الاحتياجات العاجلة للفئات الأضعف، وضمنها زهاء ٠٠٠ ٩٠٠ شخص شردوا في الخارج والداخل ويمثلون قرابة ٢٠ في المائة من مجموع السكان. والأمل معقود على أن يعجل القادة الصوماليون في وضع حد لخصوماتهم المدمرة، كيما يتمكن البلد من الانصراف الى الإنعاش والتعمير في ظروف مقبولة من الأمن والاستقرار.

ومن المؤسف أن هذا الأمر غير ممكن في معظم مناطق الصومال. فحتى أبسط الخدمات المجتمعية، مثل خدمات الصحة والإمداد بالمياه والتعليم الابتدائي، لا يحتمل لها أن تستمر لوقت طويل بعد سحب الدعم المالي والإداري. ولا تزال أعمال السلب والتهديدات الواقعة على الحياة والممتلكات تحدث خسارة فادحة في قدرة العاملين في الإغاثة على تقديم المساعدة والانطلاق في برامج للإنعاش قابلة للاستمرار.

والواقع أن الحالة الأمنية في معظم أنحاء البلد شهدت تدهورا مطردا طوال عام ١٩٩٤. فالمكاتب وأماكن إقامة الموظفين والمخازن التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية تتعرض باستمرار لمحاصرة ومضايقة أشخاص مدججين بالسلاح يتنقلون بحرية في شوارع مقديشو وفي الأرياف. وانسحاب قوات الأمم المتحدة، دون وجود تسوية سياسية، سيجعل الوضع يتردى، وقد ينجم عنه انسحاب الموظفين ووقف الأنشطة الإنسانية في مجالات هامة. وفي إطار هذا التصور، يمكن لأي كارثة طبيعية أو لأي عودة إلى الغياب العام لحكم القانون الذي كان سائدا في فترة ما قبل وجود فرقة العمل الموحدة، أن تتفاقم بسرعة وتتحول إلى حالة طوارئ جديدة متوقعة، بما لها من عواقب لا يمكن تحملها على حياة الناس وعلى المشردين في الداخل والخارج.

وتخفيفا الى أدنى حد من الأثر السلبي الذي يحتمل أن يحدث في الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش، فيما تدنو ولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من نهايتها، فإن مما له أهميته ضمان حصول انتقال منتظم إلى الولايات التقليدية لمؤسسات الأمم المتحدة. وينبغي أن تبدأ هذه العملية في أقرب موعد ممكن بحيث يتسنى إنشاء آليات تنفيذية وأمنية وتنسيقية جديدة قبل أن تنجز عملية الأمم المتحدة في الصومال مهمتها بوقت طويل.

ويؤكد العاملون في الإغاثة والتنمية في الصومال على أن الأمن في المطارات والموانئ الرئيسية، وكذلك القدرة على الانقاذ والإجلاء، لا يزال لهما أهمية جوهرية بالنسبة لعملهم ولقدرتهم على إرسال الموظفين إلى الميدان والاضطلاع بالبرامج. فبدون استمرار الوجود العسكري أو إنشاء ترتيبات أمنية جديدة، سيتعذر تقديم المساعدة اللازمة إلى الشعب الصومالي.

لقد اتفقت مؤسسات الأمم المتحدة على اعتماد نهج مشترك ومنسق لاستبقاء أو إبدال ما هو أساسي من خدمات الدعم البرنامجي والخدمات التنفيذية التي كانت تقدمها في السابق عملية الأمم المتحدة في الصومال. وهي ملتزمة بوضع إطار موحد للعمل، مع الاشتراك التام لجميع الشركاء التنفيذيين. وتحقيقا لهذه الغاية، يقترح إنشاء فريق تنسيق تابع للأمم المتحدة يتشكل من ممثلين كبار لمؤسسات الأمم المتحدة الناشطة في الصومال ويرأسه الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الذي سيؤدي أيضا دور منسق للأعمال الإنسانية. وسيستفاد على نحو تام من اختلاف الظروف الأمنية في مختلف أنحاء البلد لتنفيذ برامج المساعدة الطارئة وبرامج الإنعاش كلما أمكن وحيثما أمكن.

ومجلس الأمن مدعو الى مساندة هذه العملية الانتقالية عن طريق النظر في اتخاذ الترتيبات الممكنة لإنشاء قواعد تشغيلية محمية للمساعدة الإنسانية في المطارات والموانئ الأساسية، عن طريق الإذن بنقل المعدات والموجودات التي تستخدمها الآن عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى مؤسسات الأمم المتحدة التشغيلية والمنظمات الدولية غير الحكومية، وعن طريق وضع موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمن الأساسيين التابعين لعملية الأمم المتحدة في الصومال، في أقرب وقت ممكن، تحت تصرف الترتيب التنسيقي الجديد. وتحث مؤسسات الأمم المتحدة على إيلاء النظر على نحو إيجابي في تمويل الاحتياجات الأمنية بواسطة رصد اعتماد خاص، كي لا تحول لهذا الغرض التبرعات المتاحة للأنشطة الإنسانية.

لقد ساند مجتمع المانحين الدولي بسخاء، في الماضي، الجهود الإنسانية المبذولة في الصومال. واستمراره في تقديم الدعم أمر جوهري لمواصلة هذه الجهود بعد انسحاب القوات العسكرية لعملية الأمم المتحدة في الصومال.

وفي التحليل الأخير، يجب أن تكون المساعدات الدولية في الصومال مستندة إلى مبدأ أساسي هو مسؤولية الصوماليين. وهذا يعني أن على الصوماليين أن يقرروا سبيل مستقبلهم. وعلى نفس القدر من الأهمية، عليهم أن يضطلعوا بالمسؤولية عن تأمين الظروف التي تتيح التنفيذ الفعال لبرامج المساعدة الإنسانية والإنعاش والتنمية.

- - - - -